البيرق

٣١ آب ١٩٥٢

ميشال شيحا يقول : العهد في لبنان عهد ديكتاتورية فردية

ويهاجم الإقطاعيين والطغيان ويتحدث عن شرعية الجمهورية وتعديل الدستور

إن حقيقة الحكم في لبنان نجدها بين الموارنة والسنيين. وليس ثمة مجال للوهم والحالة على ما هي. ولن نناقش هذا الأمر، إذ أننا ، حباً منا لهذا البلد وعملاً بالمنطق، قد أيدنا الطائفية في لبنان باعتبارها ضرورة.

إن لبنان هو بلد أقليات متشاركة.ولكن، عملياً، تتفاوت الحقوق كثيراَ بين أقلية وأخرى. وهذا ما يفسر وضعاً لا يجوز إبقاؤه رهن الغموض. فالحكم لا يستقر، في لبنان، إلاّ الى ماروني أو سني قديكون ذلك خطأ، ولكنه هكذا.

والذي يهمنا،هو أن البلاد – بانتظار توسيع نظراتها السياسية – يجب أن توسع آفاقها الإنسانية. إننا نشهد، في كل من الطائفتين المسيطرتين خراباً وتلفاً وكيف لا نسمي الأشياء بأسمائها عندما يفرض الإسم نفسه ؟

إنه الخراب والتلف، لأن كل حاكم عندما يتربع في الدست لا يريدمن حوله مزاحماً جدياً له. وهذه الظاهرة، سواء أدركت أم لا، صارت واضحة مثل الشمس. وهذه النتيجة تتجلى دورياً بمجزرة الأبرياء.

إن العهد الحالي في لبنان هو عهد ديكتاتورية مستورة. فأية فائدة من تحويله الى عهد ديكتاتورية مكشوفة ؟ قد تكون الفائدة من إسقاط القناع وزيادة التعرض !

إن أسوأ حل يمكن اقتراحه في هذا البلد، هو تعمد اخلال التوازن الذي يعيش فيه. إن نائباً يضاف، أو زيادة موظف أو إنقاصهما، من شأنه أن يوجد الخصام أو السلام !

ومن لا يرى أن مجلس النواب في لبنان مصاب بالعجز شبه التام، وإن الوزراء، إفرادياً، مصابون بالداء نفسه إن حقيقة الحكم هي غير ما تدل عليه الظواهر. ولذلك عدة عوامل ، أولها أن الشخصية والطبع ليسا من شيم المجالس والشوارع.

ينبغي مداواة الأزمة الأخلاقيةالتي يجتازها لبنان بوسائل حاسمة لازمة. وهذه الوسائل مناقبية وإنسانية. إننا نهلك بالمثل العاطل !

إن المجالس ، في زمن الإنتداب الفرنسي، كانت تحل من وقت الى آخر وسط ضجة مصطنعة، بحجة أنها كانت عاجزة عن الحكم. وكان لا بد من ١٥ سنة لنلاحظ أنها لم تسقط مرة واحدة وزارة ما بحرية. فقد كانت مسؤولية الفوضى وعدم الاستقرار في مكان آخر. وفي ذلك الزمان لم يكن رئيس الجمهورية اللبنانية سوى نائب ديكتاتور!

والسلطة التنفيذية، عندنا، هي التي تساهم في تهديم السلطة التشريعية، التي هي بدورها ضعيفة وركيكة. وبدل أن يكون النائب "ممثل الشعب ذي السيادة" ، فإنه يحصل على الإكراميات بنسبة ما يرضى لنفسه أن تكون آلة طبعه، والا فلا ينتظره سوى المضايقة والإضطهاد.

ويجري، بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، تبادل انهزامات من جانب المجلس وانعامات من جانب الحكومة. هذا هو الواقع الذي يهدم روح قوانيننا والذي يضع الدولة في الحالة التعيسة التي تتخبط فيها الآن.

إن السلطة والمسؤولية متباعدتان بينما يجب أن تكونا متحدتين. ورئيس الجمهورية ،طبيعياً ودستورياً، هو حكم. والوزراء ورئيس الحكومة – الذين يطربون عادة لوجودهم حيث هم – لا ينفعلون إلا بحياءات بالغة !

نكرر القول إن هذا العهد هو عهد ديكتاتورية ملفلفة، ديكتاتورية فردية (اوليغارشية) الى حد، لأن السلطة تستند أولا الى الإقطاعيين. ونظرة واحدة حولنا تكفي للتأكد من ذلك.

وكل هذا لا يمكن تصحيحه الا باعتماد تصميمجديد لممارسة الحكم. إن كل جمهورية تظل شرعية أوتتحول الى استبداد وطغيان حسب سلوك قادتها الحقيقيين.

والواقع ان كل الوسائل تستخدم للتلاعب بالدستور اللبناني كل بضع سنوات. هذه هي آفة النظام العميقة وهذه الآفة ليس الشعب مسؤولاً عنها.